1 قراءة في كتاب

التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب
ISLAMIC MILITARY COUNTER TERRORISM COALITION
الأمانة العامة لتخطيط وتنسيق

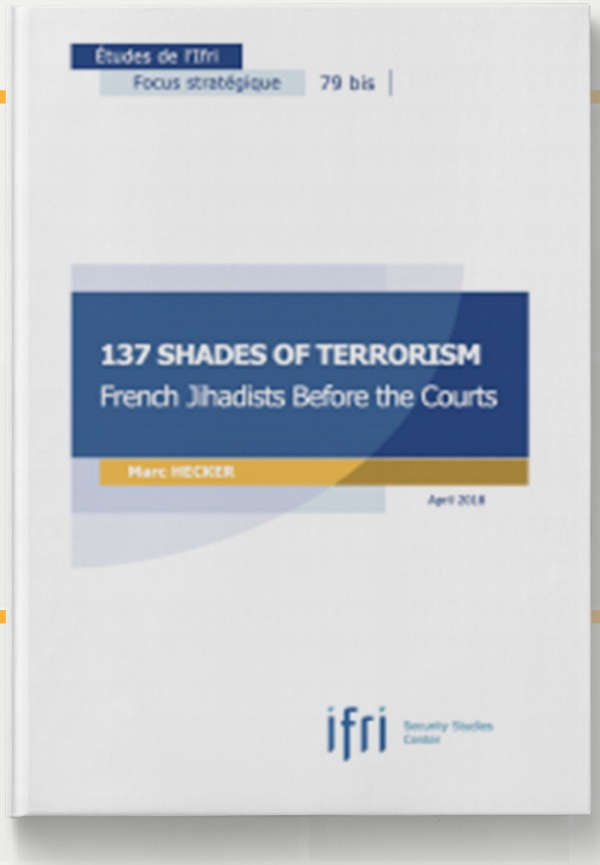

137 ظِلاً للإرهاب:
الجهاديون الفرنسيون أمام المحاكم

بقلم: مارك هيكر

التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب
ISLAMIC MILITARY COUNTER TERRORISM COALITION

قراءة في كتاب 1

إصدار دوري شهري، يقدم مراجعة علمية للكتب والدراسات المتميزة التي تعالج قضايا الإرهاب

137 ظِلاً للإرهاب:
الجهاديون الفرنسيون أمام المحاكم

بقلم: مارك هيكر

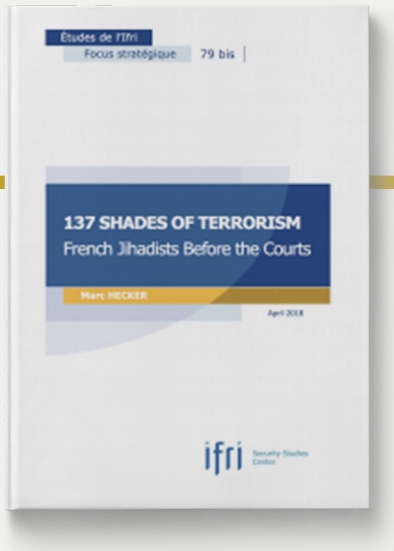

137 ظِلاً للإرهاب:

الجهاديون الفرنسيون أمام المحاكم

بقلم: مارك هيكر

حول التقرير

أصدر المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية (Ifri) في شهر أبريل 2018م، تقريرًا بعنوان: «137 ظِلاً للإرهاب: الجهاديون الفرنسيون أمام المحاكم»، أعده الباحث ومدير النشر بالمعهد الدكتور مارك هيكر.

وتتميز أهمية التقرير بوقوفه على مقاربة واقعية لخلفيات 137 شخصية من الجهاديين في فرنسا الذين التحقوا بصفوف المقاتلين في سورية والعراق للمشاركة في الأحداث الجارية هناك، استناداً إلى المصادر القضائية وجلسات الاستماع التي جرت في المحاكم الفرنسية. وهو أمر يجعل تكوين فهم أعمق حول أبعاد ظاهرة التحاق مواطني الدول الغربية بتنظيمات متطرفة في أماكن الصراع في العالم، ممكنًا على نحو أكثر من الدراسات النظرية والتحليلية.

وتقوم الدراسة على مقاربةً نوعيةً وكميةً للوصول إلى فهمٍ شاملٍ للكيفية التي يتم بها تجنيد الأفراد للانخراط في صفوف المنظمات الإرهابية وهوية المستجيبين لهذا التجنيد. وقد سجل د. هيكر ما توصل إليه من استنتاجات تمثل تحدياً وخروجاً على الفكرة القائلة بأنه ليس ثمة (صورة نمطية) للجهاديين. وينقسم التحليل التقرير إلى قسمين، تحليل كمي، وتحليل نوعي.

وقد شمل التحليل الكمي ستة عناصر أساسية هي: (1) النوع والفئة العمرية، و(2) محل الإقامة، و(3) المستوى التعليمي والانخراط في سوق العمل، و(4) النزعة الإجرامية، و(5) تمويل الأعمال الجهادية، و(6) الجنسية والديانة.

أما التحليل النوعي الذي طرحه الدكتور هيكر، فقد ألقى من خلال الضوء على سيرة الجهاديين في فرنسا، متضمناً: (1) الملف الشخصي، و(2) عملية الانتقال إلى تبني القناعات الراديكالية و(3) المحاكمات والسجن ومسألة الارتداد إلى السلوكيات الأصولية و(4) الروابط بين الأجيال.

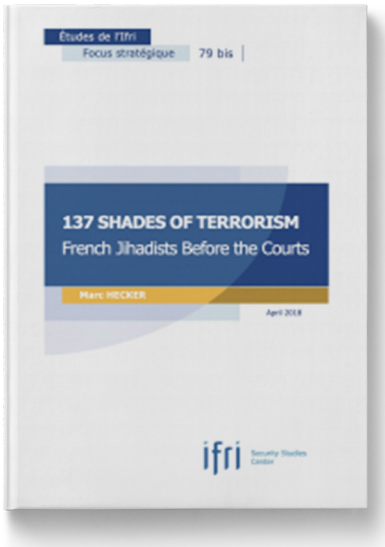

التحليل الكمي للأحكام في قضايا الإرهاب

تعدُّ فرنسا واحدة من أكثر الدول الغربية تأثراً بظاهرة الإرهاب، وتبعات الجهاد في سوريا، وتدفقات العائدين. فقد ذهب أكثر من 1000 مواطن فرنسي إلى كل من سوريا والعراق، فيما جرى اعتقال آخرين قبل مغادرتهم البلاد. وقد سجلت البلاد أعلى معدل من الهجمات والمحاولات الهجومية منذ عام 2015، ويرجع ذلك إلى ثلاثة عوامل رئيسية منها: (1) ضعف الوضع الأمني، و(2) التغييرات في التشريعات التي تسمح باستهداف «الذئاب المتفلتة»، وإضافة محتوى يحرض على الإرهاب عبر الإنترنت، وأخيراً (3) التغييرات في الممارسات القضائية التي تجرّم التشجيع على الإرهاب والتفاخُر به.

بالنظر إلى الأفكار التي يمكن استقراؤها من سجلات المحاكم، تمكن الدكتور هيكر من تحليل ما يلي:

- النوع والفئة العمرية.
- محل الإقامة.
- المستوى التعليمي والانخراط في سوق العمل.
- النزعة الإجرامية.
- تمويل الأعمال الجهادية.
- الجنسية والديانة.

النوع والفئة العمرية

إن القضايا (137) التي جرى الاطلاع عليها، تخص 131 رجلاً و6 نساء. ويرى هيكر أن قِلة عدد النساء تعود إلى التحيز القضائي للجنسية الفرنسية، والذي يربأ بنفسه عن مقاضاة النساء المنخرطات في شبكات إرهابية. ويُبرّر ذلك بأن النساء ضحايا ولسْنَ شريكات أصيلات في الإرهاب، لكن التغييرات الحديثة في التطبيقات القضائية الفرنسية تعدّ النساء العائدات من سوريا أو المنخرطات في الخلايا الجهادية من الأشخاص القابلين للسلوك الإرهابي لا مجرد ضحايا للاستغلال من قبل أزواجهن.

إن القضايا السابقة التي تناولتها هذه الدراسة لم تشمل القصّر، ما جعل متوسط أعمار المجاهدين 26 سنة، فيما انخفض معدل أعمارهم في العام 2017م إلى 24 سنة.

محل الإقامة

شملت نتائج الدراسة 121 قضية جهادية من أصل (137) قضية غطتها الدراسة. واستناداً إلى هذه المراجعة، فقد خلُصت النتائج إلى وجود لامركزية واضحة وتفلتات وسط الأفراد الذين يعيشون في فرنسا. ويُعلل هيكر هذا الواقع بأنه ناتج عن سهولة الوصول إلى الخطاب الجهادي عبر الإنترنت. ويمكن أن يُعزى تشكيل البؤر الإرهابية إلى وجود أشخاص يقومون بعملية التجنيد وإلى ديناميكية الجماعة - «أي الميل إلى انخراط العديد من الأشخاص من منطقة سكنية أو حي سكني واحد».

وخلُصت الدراسة كذلك إلى أن 40% من الأشخاص في هذه القضية يأتون من المناطق «الأَوْلى بالرعاية» أو من الأحياء الفقيرة، مما يشير إلى أن العديد من الأفراد المدانين في قضايا تتعلق بالإرهاب يُعانون من الفقر وضعف الخلفية الثقافية، كاللغة والتعليم والتمتع بالمهارات وغير ذلك.

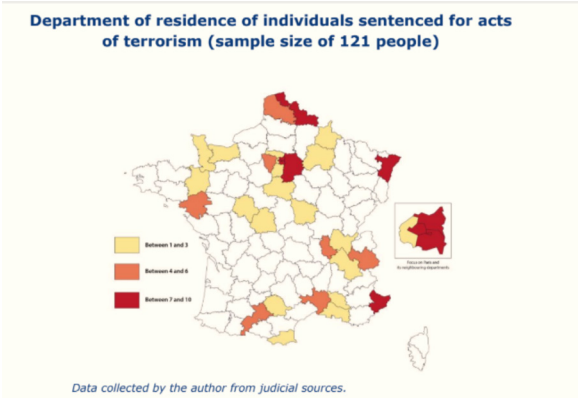

المستوى التعليمي والانخراط في سوق العمل

بناءً على المعلومات المستقاة من الدوائر القضائية، والتي اشتملت على معلومات عن 68 حالة من ((137) جهادياً شملتهم الدراسة)، تبيّن أن 47٪ منهم هجروا مقاعد الدراسة ولم يحصلوا على شهادة الثانوية العامة، فيما أتمّ 24٪ منهم دراستهم الثانوية، وأنهى 25٪ منهم نوعًا من التدريب المهني. وقد حصل 3٪ منهم على شهادة البكالوريوس و1٪ فقط منهم حصلوا على درجة الدكتوراه. وأظهرت عينة الأشخاص التي شملتها الدراسة أن مستوياتهم التعليمية متواضعة جداً إذا ما قورنت بمستويات التأهيل العامة للشباب الفرنسي.

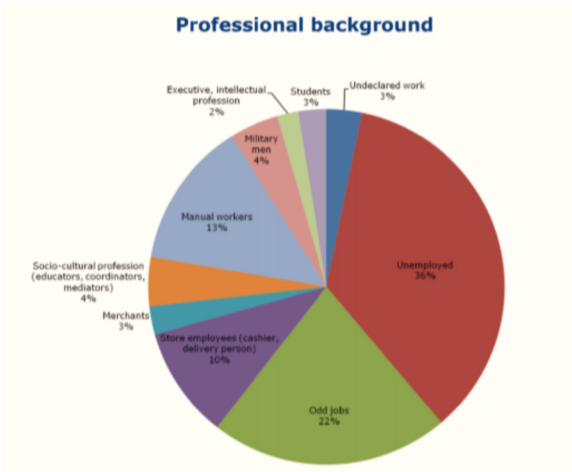

ويمكن القول إن هذه الأرقام فيها مؤشر يرجح احتمال أن يكون مستوى التعليم المتدني هو السبب في صعوبة حصول الجهاديين على وظائف في سوق العمل. وبناءً على المعلومات المتاحة، فإن متوسط دخل الأفراد الذين شملتهم الدراسة يصل إلى 1000 يورو شهرياً؛ وفي الحالات التي وضعت فيها الشرطة يدها على بعض السلع التي تُعدّ من الرفاهيات مثل الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر والأجهزة اللوحية وأجهزة ألعاب الفيديو، ذهبت التحليلات إلى ترجيح احتمال أن تكون هذه المقتنيات ناتجة عن وجود دخل خفي جاء من أنشطةٍ أو مصادر غير شرعية.

النزعة الإجرامية

بناءً على المعلومات المستقاة من لدُنِ المحاكم القضائية لـ 126 شخصًا، تمّ التوصل إلى النتائج التالية: 40٪ منهم لديهم سوابق جنائية، و12٪ منهم سجلاتهم نظيفة، ولكن تم إبلاغ الشرطة عنهم قبل ذلك، فيما كان 48٪ منهم تخلو صحائفهم من أي تُهم أو ما شابه ذلك. «وقد تركزت أكثر الإدانات حول جرائم العنف والسرقة والاحتيال وتهريب المخدرات والمخالفات المرورية».

ومن أصل (126) قضية جرى الاطلاع عليها، صدرت أحكام بالسجن طالت 96 شخصًا، فيما حُكم على 22 شخصاً منهم بالسجن لفترات محددة (لم يُتحقق ما إذا كانت هذه الأحكام قد نُفذت بحقهم أم لا)، غير أن 4 منهم قضَوا أكثر من عامين في السجن. **ويُعلل هيكر أنه على الرغم من أن عددًا كبيرًا من السجون لها علاقة بوضع القوانين موضع التنفيذ، إلا أنه لا يبدو أن السجون هي المكان المناسب لحالات التطرف التي وقفتْ عليها هذه الدراسة.** ومن الملاحظ أن أخطر مرتكبي جرائم الإرهاب أمضَوا فترات متفاوتة بالسجون الفرنسية.

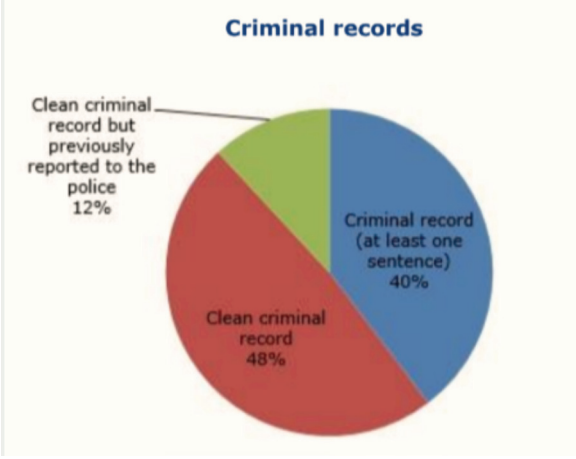

تمويل الأعمال الجهادية

عملت الدراسة على جمع معلومات تتعلق بتمويل الأنشطة الإرهابية من 59 شخصًا أدينوا بجرائم إرهابية؛ وكشفت تلك المعلومات أن 37٪ من هؤلاء الأفراد حصلوا على أموال من شبكات جهادية، و47٪ من مدخرات شخصية، و21٪ من جرائم تتعلق بالغش والسرقة، و15٪ بدعم عائلي (ليس بالضرورة أن العائلة تعرف أين تذهب أموالهم هذه).

وخلُصت الدراسة كذلك إلى أن المبالغ المكتسبة من هذه الموارد تتراوح بين بضع مئات وعدة آلاف من اليورو، **ما يفيد أن بعض التهديدات قد تأتي من الحركات «الجهادية منخفضة التكلفة» ولا تحتاج إلى نظام تمويلٍ متطورٍ حديثٍ.**

الجنسية والديانة

في عينةٍ أُخذت من (137) شخصاً، تم الحصول على معلومات عن جنسية 130 شخصاً يمكن تقسيمهم على النحو الآتي: 90 مواطنًا فرنسيًا، و29 مواطنًا بجنسية مزدوجة (14 فرنسيًا مغربيًا، و10 فرنسيين جزائريين، و5 فرنسيين تونسيين)، و11 أجنبيًا منهم: (3 مغاربة، و3 جزائريين، و3 تونسيين، وهندي واحد، وباكستاني واحد).

خلُصت المعلومات المستقاة إلى أن الكثير من

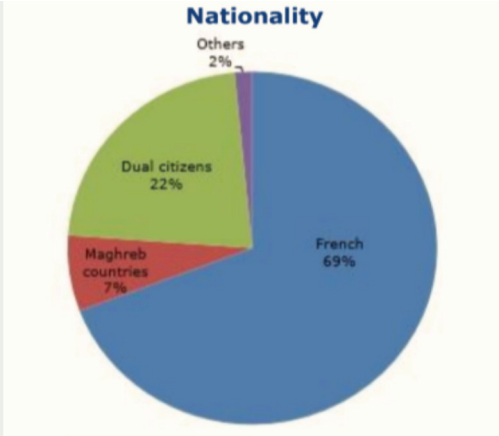

التهديدات التي تواجهها فرنسا ناجمة عن «إرهابيين محليين»، حيث إن 69٪ من الذين أُدينوا قد وُلدوا وترعرعوا في فرنسا.

وثمة عامٌ آخر مهم يتمثل في «الهجرة» كفكرة. فمن أصل (137) قضية إرهاب، جرى الاطلاع على 136 قضية في هذه العينة. وكشفت النتائج أن 74٪ من الذين أُدينوا في تلك الجرائم قد وُلدوا في عائلات مسلمة وأن 26٪ فقط منهم اعتنقوا الإسلام.

الاستنتاجات الكمية

خلُصت النتائج الكمية إلى أن أغلب الجهاديين الذين شملتهم الدراسة لم يحصلوا إلا على مستويات تعليمٍ متدنية، أو كانوا عاطلين عن العمل أو أن اندماجهم في سوق العمل على درجة من الضعف، بينما وجد أنهم قد سجلوا درجات عالية من الانخراط في النشاط الإجرامي، وتربطهم صِلات قوية بالمغرب العربي أو الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء.

التحليل النوعي

بالرغم من الحصول على رؤىً مهمة من خلال التحليل الكمي، إلا أن هيكر يرى أن التحليل النوعي ضروري للوقوف عن كثب على الشخصية الجهادية في فرنسا. وقد قسّم هيكر تحليله النوعي إلى 4 فئات رئيسة تمثلت في:

- **السيرة الذاتية.**
- **عملية التطرف.**
- **المسائل المرتبطة بالصفات الشخصية.**
- **الروابط بين الأجيال.**

السيرة الذاتية

بالنسبة لهذه الفئة، يرى هيكر أن ثَمة **قواسم مشتركة مهمة تتمثل في:** الطفولة البائسة والبيوت المتفككة وضعف التربية أو عدم الالتزام بالثوابت المعلومة من الدين بالضرورة، وسِجل الأمراض النفسية، وذلك استناداً إلى المعلومات التي استقاها من سجلات الدوائر القضائية.

1. الطفولة البائسة:

نشأ العديد من الجهاديين المُدانين بجرائم تتعلق بالإرهاب في بُيوتٍ مفككةٍ، أو عانَوا من صدمة أو لهم سِجل عائلي له صلة بالأمراض العقلية. وقد قدم هيكر، ضمن هذا التقرير، أكثر من 20 مثالاً لحالات معقدة، وفيما يلي عينة صغيرة من تلك الحالات:

- جميل ب: وصف والده بـ «الزعيم»، وهو لقب يطلق على كبار المجرمين. وقد كان ذلك الوالد من مُعتادي الإجرام الذين أمضوا سنوات عديدة في التردد على السجون، وقد عانى جميل من التنقل بين عدد من بيوت الإيواء.
- يوسف إ: عاش في فترات كثيرة من حياته بعيداً عن دفء والدته، التي أُدخلت المستشفى لمعاناتها من الأمراض النفسية.
- سيدني د: لم يكن يعرف من هو أبوه. فقد تُوفيت أمه، التي كانت مدمنة مخدرات، وهو في الثانية عشرة من عمره. وجرى إيواؤه في أكثر من بيت لدى أُسرٍ حاضِنة.
- إبراهيم و: لم يكن يعرف من هو أبوه. وكانت والدته أُماً لسبعة أطفال من آباء مختلفين. وقد حُكم عليها بالسجن مع وقف التنفيذ بسبب إساءتها معاملة أطفالها.

وعلاوةً على وقوفه على (137) قضية محل الدراسة، فقد تواصل هيكر مع اختصاصيين يعملون في مجال خدمات حماية الأطفال بالنظام القضائي، والذين كشفوا له أن القاسم المشترك الأعظم بين القاصرين المتورطين في جرائم إرهابية، هو وفاة أقرب الأقربين الذين يهتمون بأمرهم وكذلك تعرضهم للاعتداءات الجنسية.

إن هذا النوع من الخلفيات التاريخية يُعين على الفهم الصحيح للدواعي التي تجعل بعض الناس أكثر عُرضةً للتطرف، وهذا قطعاً يكون مدعاةً لوجود رابط قوي بين التعرض للصدمات في مراحل الطفولة الباكرة وبين التطرف.

2. عدم الالتزام بالثوابت الدينية:

يوجد قاسم مشترك آخر ومهم يتمثل في ممارسة الشعائر الدينية. يرى هيكر أن العديد من الكُتّاب في هذا المنحى يرون أن دراسة العديد من الأصوليين أظهرت أن ثقافتهم الدينية متدنية تماماً، ولا سيما أولئك القاصرين المتورطين في جرائم تتعلق بالأنشطة الجهادية. وهذا ينطبق قطعاً على الحالات التي شملتها هذه الدراسة. وقد لاحظ الخبراء النفسيون أن عدم الالتزام بالضوابط الدينية أو السياسية تجاه الإسلام كان هو القاسم المشترك الأعظم بين تلك القضايا على اختلافها. لذا كان العديد من الذين تم تجنيدهم في تلك الأنشطة المشبوهة من «البسطاء» الذين يفتقرون إلى التعليم الديني السليم.

3. سِجل الأمراض النفسية:

كشفت الدراسة التي أُجريت على العيّنة السابقة (137) قضية أن جميع الأشخاص الذين شملتهم الدراسة مسؤولون جنائياً حسب خبراء الطب النفسي، ولم يُستثنَ أي واحد منهم من رفْع دعوى بحقه.

4. عملية التطرف:

1. تستغرق عملية التشرب بالأفكار المتطرفة العميقة الجذور ما بين بضعة أشهر إلى عدة سنوات، ولا يمكن أن تحدث هذه العملية بين عشية وضحاها.

2. لا تُعدُّ الشبكة العنكبوتية وحدها سبباً كافياً لزرع بذور التطرف، لكنها تقوم بدور مهمٍ فيما يلي:

- تكوين المجموعات التي تنشط في بث النصوص ومقاطع الفيديو الدينية.
- يسهُل تأسيس المجموعة الإجرامية عبر الشبكة العنكبوتية، حيث يمكن أن يلتقي الأفراد عبر الشبكة العنكبوتية ومن ثَم يتم تجنيدهم وجهاً لوجه.
- حالما يُصبح الشخص متطرف الفكر، تُستخدم الشبكة العنكبوتية كوسيلة للتواصل معه.
- تُستخدم الشبكة العنكبوتية لتخطيط العملية الإرهابية أو الذهاب إلى مواقع تنفيذ العمليات الجهادية.

3. تلعب الديناميكية الجماعية دورًا مهماً في تنفيذ العمل الإرهابي، وهي تناقض فكرة «الذئاب القاصية»، وهذا ينطبق تماماً على عيّنة الدراسة (137) قضية. ذلك بأن الكثير من الأشخاص الذين شملتهم الدارسة امتدت مُدَد التعارف بينهم لفترات طويلة. ولعل العديد منهم توطدت بينهم أو مع أفراد عائلاتهم علاقة صداقة منذ الطفولة.

المحاكمات والسجن ومسألة الارتداد – معاودة النشاط الإرهابي:

شهِد النظام القضائي في فرنسا تطوراً كبيراً، خصوصاً بعد أن باتت الهجمات الجهادية محط اهتمامه. فمنذ عام 2015 اتخذت الحكومة الفرنسية تدابير تقضي باعتبار الأنشطة الجهادية نوعاً من أنواع الجريمة، وذلك بغض النظر عما إذا كانت تلك الأنشطة وقعت داخل فرنسا أو خارجها. فقبل عام 2015، كان في وُسع الجهادي العودة إلى فرنسا لمواجهة عقوبات خفيفة بالسجن تتراوح بين أربعة وأربعة أعوام ونصف. بل ويمكن للواحد من هؤلاء المدانين أن يتظاهر بأنه قد تم تضليله وأنه نادم على فعلته، لينال عقوبة طفيفة كصفعاتٍ على يديه، وهو في واقع الأمر إنما يراوغ ويعتزم العودة إلى مناطق القتال والجهاد.

غير أن الأحكام اليوم باتت مُشدَّدة أكثر من أيّ وقتٍ مضى، حيث يمكن أن يقبع الجهادي وراء القضبان لفترة تمتد من 10 سنوات إلى السجن المؤبد. وتكتسبُ القضية أهميةً أكثر بعودة المقاتلين إلى فرنسا، أو عند إطلاق سراحهم من السجون.

العلاقات بين الأجيال:

تُعدُّ الروابط بين الأجيال أحد أهمّ العناصر المتعلقة بالجهاديين الذين أُدينوا في جرائم إرهاب في فرنسا. والمقصود بهذه الظاهرة هو العلاقة بين الأجيال الأكبر سناً والشباب الأغرار الذين يسهُل استدراجهم والتغرير بهم. ففي الكثير من القضايا التي شملتها الدراسة، لوحظ وجود هذه العلاقة المتصلة بين هؤلاء الشباب والكبار الذين كان لهم عظيم الأثر في تجنيد الشباب في الأنشطة الجهادية. فالكثير من هؤلاء الكبار كان له تاريخ مع تلك الأنشطة. ويمكن أن نضرب مثالاً لذلك بقضية مرتبطة بالجهاد في سوريا، حيث أصبح حي (Trappes) الفقير مركزاً لتجنيد الشباب في مطعمٍ يُسمى «تشيكن بلانيت» (أو كوكب الدجاج). فقد دأب بعض هؤلاء الكبار على ارتياد المطعم للعمل على إقناع هؤلاء الشباب بالانخراط في الأنشطة الجهادية في الخفاء.

وقد أضحت الصلات التي تربط بين الأجيال حيويةً أكثر من أيّ وقتٍ مضى، حيث أن العديد من العائدين من الجهاد لديهم أطفال، تلقوا تربيةً متطرفة وشهدوا تجارب تتسم بالعنف أو تعرضوا لنوعٍ من أنواعه. ولكن ماذا يعني هذا بالنسبة للتهديدات في فرنسا مستقبلاً؟

استنتاجات:

يرى هيكر أنه على الرغم من عدم وجود «شخصية نمطية ثابتة يقاس عليها جميع الجهاديين»، إلا أنه ثمة مناحٍ أخرى يمكن وضعها في الحسبان، حيث يترجح أن تكون عائلة الجهادي المهاجرة تعاني من العوَز والفقر، وتدني مستوى التعليم والبطالة ولها سجل إجرامي؛ وكلها عوامل تجعلها أقرب للانضمام إلى الأنشطة الإرهابية – إلا أن معظم من عاشوا ظروفاً معيشية مشابهة لا يترجح انضمامهم إلى الجماعات الإرهابية.

ولعل الهدف من هذا التقرير هو إمعان النظر في شخصيات هؤلاء الجهاديين بُغية إعداد سياسات وإستراتيجيات ترمي إلى كبح جماح التطرف؛ منها العمل على حل مشكلات البطالة، وتدني مستويات التعليم، ومراقبة الأنشطة الداعية إلى الوقوع في براثن الجماعات الجهادية من خلال الشبكة العنكبوتية.

ملحق: فرنسا والإرهاب(*)

ظلت فرنسا هي الدولة الأكثر تأثراً بظاهرة الإرهاب، وبصفة خاصة الإرهاب المحلي النشأة - الذي ما فتئت وتيرته تتجه إلى التصاعد منذ أن انفجر الصراع في سوريا عام 2011. وتُعد مشكلات فرنسا مع الإرهاب غايةً في التعقيد، ويمكن أن يعزى ذلك إلى تاريخ قديم من العنف مع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وإلى تجربة السكان المسلمين المحليين الذين كابدوا مرارة التمييز وضعف الاندماج في سوق العمل – مما جعلهم مرتعاً خصباً للتجنيد من قِبَل المنظمات الإرهابية، وتدهور الوضع الأمني، ونظام السجون الذي بات من دواعي التجنيد للإرهاب، والعائدين من الجهاد، ونظام قضائي يتفاعل باتجاه شحذ قدرته على كيفية مقاضاة الإرهاب ورده على أعقابه خاسئاً وهو حسير بكبته والقضاء على آثاره.

التغييرات في النظام القضائي الفرنسي:

اولاً: في 3 أكتوبر من عام 2018 - وافق البرلمان الفرنسي على مشروع قانون لمكافحة الإرهاب، والذي اشتمل على:

- السماح للشرطة بمداهمة المنازل والبحث من دون الحصول على إذن قضائي أو حدوث ذلك تحت رقابة قضائية.
- منح صلاحيات للمسؤولين لوضع الأشخاص قيد الإقامة الجبرية دون أي تدابير قضائية.
- السماح بوضع قيود على التجمعات الشعبية وإغلاق دور العبادة.

ثانياً: تشرين الثاني 2014 – الدفاع عن الأعمال الإرهابية - التحريض على الإرهاب

- تجريم التعليقات التي تُبث على مواقع الإنترنت وتتعاطف مع الإرهاب أو تمجده أو تستميل الناس إليه.
- يجوز للشرطة أن تطالب بحجب المواقع التي تؤجج العداء.

* من إعداد وحدة الدراسات في توق للأبحاث

الإطار الزمني للهجمات الإرهابية في فرنسا:

تشتمل الصفحات التالية على الإطار الزمني للهجمات التي وقعت في فرنسا بين عامي 2011 و2017.

2011

2 نوفمبر 2011: باريس، فرنسا، مكاتب شارلي هيبدو فايربومبينغ/ Charlie Hebdo firebombing

الجاني: مجهول

2012

1-22 مارس 2012: تولوز – فرنسا – إطلاق نار بمدرسة أوزار هاتوراه اليهودية / وعلى مظليين فرنسيين

الجاني: محمد مِراح - مواطن فرنسي

2013

25 مايو 2013: باريس - طعن جندي فرنسي

الجاني: ألكسندر دوسيه - مواطن فرنسي اعتنق الإسلام

2014

20 ديسمبر 2014: جو ليه تور – فرنسا: طعن شرطي.

الجُناة: بيرتراند نوزابونايو و(بلال)، وهو مواطن فرنسي بوروندي اعتنق الإسلام

21 ديسمبر 2014: ديجون، فرنسا – عملية دهس بسيارة.

الجاني: ناصر بن ك.، مواطن فرنسي، أُدخل المستشفى أكثر من 156 مرة خضع فيها للعلاج من الاضطرابات العصبية.

22 ديسمبر 2014: نانت، عملية دهس بسيارة.

الجاني: سيباستيان سارون، مواطن فرنسي عانى في ماضيه من اختلال عقلي.

2015

7 - 9 يناير 2015: إطلاق نار بمنطقة إل-دو-فرانس.

الجُناة: سعيد وشريف كواشي، مواطنان فرنسيان من شريحة الأيتام.

3 فبراير 2014: نيس، فرنسا، طعن جنود بالقرب من مركز الجالية اليهودية ومحطة الإذاعة اليهودية.

الجاني: موسى كوليبالي، مواطن فرنسي من أصل مالي.

19 أبريل 2015: فيلجويف، إطلاق نار وإحباط هجوم على كنيسة

الجاني: سيد أحمد غلام، مواطن جزائري.

26 يونيو 2015: سانت كينتين- فالاييه، قتل باستئصال الرأس

الجاني: ياسين صالحي، مواطن فرنسي.

21 أغسطس 2015: إطلاق نار وطعن داخل قطار.

الجاني: أيوب الخزن، مواطن مغربي.

13 - 14 نوفمبر 2015: باريس، إطلاق نار وعملية تفجير انتحاري.

الجُناة: صلاح عبد السلام وإبراهيم عبد السلام، وعمر إسماعيل موستيفاي، وهم مواطنون فرنسيون.

2016

1 يناير 2016: فالانس، عملية دهس بمركبة والضحايا حراس مسجد.
الجاني: مواطن فرنسي من أصل تونسي.
7 يناير 2016: باريس، إطلاق النار على رجال شرطة/ قنبلة وهمية
الجاني: طارق بلقاسم، تونسي وحاصل على جنسية الاتحاد الأوروبي من رومانيا
13 يونيو 2016: ماغنانفيل – عملية طعن.
الجاني: لاروسي أبولا، مواطن فرنسي ينحدر من أصول مغربية.
14 يوليو 2016: نيس، فرنسا، ذكرى الاحتفال باقتحام سجن الباستيل، عملية دهس بسيارة.
الجاني: محمد لاهويج بوهليل، مواطن فرنسي من أصل تونسي.
26 يوليو 2016:: سانت إيتيا-دو-بوفراي، فرنسا،كنيسة النورماندي، عملية استئصال رأس.
الجُناة: عادل كرميش وعبد الملك بيتيجان، مواطنان فرنسيان اعتنقا الإسلام.

2017

3 فبراير 2017: باريس، فرنسا، مركز تسوق في كاروسيل دو لوفر، الرماية، عملية إطلاق نار على جندي فرنسي.
الجاني: عبد الله رضا الحمامي، مواطن مصري.
18 مارس 2017: باريس، فرنسا، إيل- دو- فرانس، مطار أورلي الدولي.
الجاني: زيد بن بلقاسم، مواطن فرنسي.
23 مارس 2017: إطلاق نار بمنطقة كاركاسون وتريب.
الجاني: رضوان لاكديم، مواطن فرنسي ومغربي.
20 أبريل 2017: باريس، فرنسا، عملية إطلاق نار بمنطقة الشانزليزيه
الجاني: كريم الشريفي، مواطن فرنسي.
6 يونيو 2017: باريس، فرنسا، كاتدرائية نوتردام. هجوم بمطرقة على الشرطة.
الجاني: مواطن جزائري.
19 يونيو 2017: باريس، فرنسا، عملية دهس بسيارة وتفجير قافلة مركبات رجال الشرطة «الدَرَك» بشارع الشانزليزيه.
الجاني: آدم لطفي الجُزيري، مصري الجنسية.
9 أغسطس 2017: باريس، فرنسا، هجوم لوفاولا- بيريت، عملية دهس جنود بسيارة.
الجاني: حمو بنلاتريش، مواطن جزائري.
1 أكتوبر 2017: مرسيليا، باريس، عملية طعن امرأتين بسكين.
الجاني: أحمد حناشي، مهاجر تونسي غير شرعي.

مارك هيكر

مدير النشر بالمعهد الفرنسي للعلاقات الدولية.

حصل مارك هيكر على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة باريس 1 بانتيون-السوربون. وقد تخرج في معهد الدراسات السياسية في ستراسبورغ، وحصل على درجة الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة باريس 1 بانتيون - السوربون. بالإضافة إلى عام دراسي قضاه في كلية ترينيتي في دبلن.

ونُشر له عددٌ من الكتب، منها:

الصحافة الفرنسية وحرب الخليج الأولى (لارماتان، 2003)، الدفاع عن مصالح دولة إسرائيل في فرنسا (لارماتان، 2005)، الحرب: الحرب غير النظامية في عصر المعلومات (براجيه، 2009 بالاشتراك مع توماس ريد) وانتفاضة فرنسية؟ (إيليبس، 2012). كما نُشرت له عدة مقالات في المجلات الرئيسة، مثل:(بوليسي ريفيو، وإنترناشيونال بوليتيك، وكومنتير، وإيتود، وخلافه) وفي الصحف كذلك مثل: (لوموند ولوفيغارو وليزإيكو وليبيراسيون وخلافه).

يشغل الدكتور هيكر منصب مدير النشر في المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، كما يرأس تحرير «السياسة الخارجية». ويعمل الدكتور هيكر أيضاً مدرساً متخصصاً في «الإرهاب والحرب المتباينة/ asymmetric» في معهد الدراسات السياسية « Sciences Po».

المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية (Ifri):

حول المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية:

المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية هو مؤسسة فكرية فرنسية متميزة في مجال القضايا الدولية، تأسس عام 1979. ويحتل المعهد المرتبة الثانية بين المؤسسات الفكرية الأكثر تأثيراً في العالم بعد معهد بروكينغز (الولايات المتحدة الأمريكية) وتليها مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (الولايات المتحدة الأمريكية)، وذلك حسب التقرير الذي تم إعداده حول المؤسسات الفكرية والصادر عن جامعة بنسلفانيا عام 2017م* والذي تم من خلاله الوقوف على أكثر من 7000 مؤسسة فكرية من 182 دولة.

غير أنه جرى تصنيف المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية كأول مركز أبحاث في أوروبا الغربية، يليه مؤسسة بروجيل الفكرية (بلجيكا) ثم المعهد الملكي للشؤون الدولية « Chatham House» (المملكة المتحدة).

ويصنف مؤتمر السياسة الدولية (WPC)، الذي أسسه وينظمه المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، ثالث «أفضل مؤتمر لدراسة الأفكار» بعد حوار شانغري-لا ديالوع (سنغافورة) وحوارات روما المتوسطية (إيطاليا).

للمزيد من المعلومات يمكن زيارة الموقع الإلكتروني:

www.ifri.org

التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب
ISLAMIC MILITARY COUNTER TERRORISM COALITION

التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب
ISLAMIC MILITARY COUNTER TERRORISM COALITION

@IMCTC_AR
@IMCTC_EN
@IMCTC_FR

www.imctc.org